

إشكالية تعدد المصطلحات القانونية وتحديات توحيدها في البلدان العربية:
دراسة مقارنة بين ترجمة بعض المصطلحات من القانون الجزائري والمغربي والتونسي من
اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية

The Problem of the Multiplicity of Legal Terms and the Challenges of Standardizing Them in Arab Countries:

A Comparative Study of the Translation of Certain Terms from
Algerian, Moroccan, and Tunisian Law from French to Arabic.

حورية بن قدة^{*}، سيدي محمد حبيب بلعشوي²

¹ جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
horiya.benguedda@univ-tlemcen.dz

² جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
belachouisidimohamed@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/12/12 تاريخ القبول: 2024/10/24 تاريخ النشر: 2024/12/22

ملخص:

في هذا المقال نتناول إشكالية تعدد المصطلحات القانونية في بعض البلدان العربية والتحديات المرتبطة بتوحيدها. كما يشير هذا البحث إلى أن تعدد المصطلحات القانونية يعكس التنوع الثقافي والقانوني بين الدول العربية، ولكنه يسبب عقبات أمام التعاون والتكامل الإقليميين، في المجال القانوني. ويعود تعدد المصطلحات إلى اختلاف الأنظمة القانونية والتقاليد الفقهية التي تعتمد عليها هذه الدول، بحيث تتبع بعضها النظام القانوني الفرنسي، بينما تعتمد أخرى على النظام الأنجلوسكسوني أو الشريعة الإسلامية، مما يؤدي إلى استخدام مصطلحات مختلفة المفاهيم القانونية نفسها. ولكن الدول التي اخترنا أنموذجاً في دراستنا هذه تخضع للعوامل القانونية نفسها وتستمد بعض قوانينها ومصطلحاتها من القانون الفرنسي.

^{*} المؤلف المرسل: حورية بن قدة horiya.benguedda@univ-tlemcen.dz

كما يتناول بحثنا التحديات التي تواجه توحيد المصطلحات القانونية، والتي تشمل اختلاف الأنظمة القانونية وتباين التقاليد الثقافية والقانونية بين الدول، ونقص التنسيق بين المؤسسات القانونية والأكاديمية، بالإضافة إلى مقاومة بعض الفقهاء والقانونيين للتغيير خوفاً من فقدان التراث القانوني الخاص بكل دولة. وندعو هنا إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية بإنشاء لجان متخصصة لتوحيد المصطلحات القانونية، وعقد مؤتمرات وورش عمل لتعزيز الفهم المشترك، وتطوير قواميس قانونية موحدة. كما تبرز المقالة أهمية دور الجامعات ومراكز البحوث في دعم هذه الجهود بفضل الأبحاث والدراسات المقارنة. ومن أجل القيام بهذه الدراسة قمنا باستخراج عينة من المصطلحات القانونية لكل من تونس والمغرب، باستعمال المنهج التحليلي، وقارنا النماذج مع المصطلحات الموجودة في القانون الجزائري. وفي الختام، نؤكد أن توحيد المصطلحات القانونية سيساهم في تعزيز التكامل القانوني والاقتصادي بين الدول العربية، ويسهل تبادل المعلومات والخبرات القانونية.

الكلمات المفتاحية: المصطلح؛ الأنظمة القانونية؛ اللغة العربية؛ القانون؛ ضبط المصطلحات؛ توحيد المصطلحات القانونية.

Abstract :

The article addresses the issue of legal terminology diversity in some Arab countries and the challenges associated with standardizing it. It suggests that this diversity reflects the cultural and legal diversity among Arab nations, posing obstacles to regional legal cooperation and integration. ; a variations in terminology stem from differences in legal systems and jurisprudential traditions, with some countries adopting the French legal system while others rely on Anglo-Saxon law or Islamic Sharia. However, the countries studied in the research adhere to similar legal factors and draw laws and terms from French law.

The article also highlights the challenges facing the standardization of legal terms, including differences in legal systems, cultural and legal traditions, lack of coordination between legal and academic institutions, and resistance from some scholars and lawyers to change for fear of losing their legal heritage. It calls for enhancing cooperation among Arab countries through the establishment of specialized committees for standardizing legal terms, organizing conferences and workshops to promote mutual understanding, and developing unified legal dictionaries. Furthermore, the article emphasizes the crucial role of universities and research centers in supporting these efforts through comparative research and studies. In conclusion, it asserts that standardizing legal terms will contribute to

enhancing legal and economic integration among Arab countries and facilitate the exchange of legal information and expertise.

Keywords: Terminology; Legal Systems; Arabic Language; Law; Terminology Regulation; Legal Terminology Standardization.

1. مقدمة:

احتاج الإنسان منذ الأزل إلى قوانين توجّه حياته. فنزل الإنسان إلى الأرض محكوماً بالقانون الإلهي، ولكن مع مرور الزمن وتباين الثقافات، والعادات، والتقاليد والإقليم الجغرافي تباينت الأحكام والقوانين، تبعاً للأنظمة المتبعة في كل أمة ودولة.

إن موضوع دراستنا لا يكمن في اختلاف القوانين، بل في الترجمة القانونية، فنظراً للتطور السريع الذي يفرضه نمو التبادلات الدولية والمنافسة بين الأنظمة القانونية، فإنه يمكننا أن نرى تغييراً ملموساً في تصور دور الترجمة التي تعمل على مواكبة العصر، خاصة فيما يخص التغيرات القانونية. فلا يتعلق الأمر اليوم بمجرد ترجمة النصوص القانونية، ولكنه يتعلق بضرورة ترجمة القواعد القانونية.

ومن خلال النظر إلى أهمية الترجمة القانونية، تمكنا من فهم وظيفتها الحالية بشكل أفضل. وقد تم التركيز في هذه المناسبة على الجوانب المتعلقة بمصطلحات القانون والصعوبات المنهجية في نقل المفاهيم القانونية من نظام إلى آخر، مما يثير بالتالي مسألة أفضل للممارسات. وأخيراً، تؤدي الأهمية التكتيكية التي تحملها الترجمات القانونية في بعض الأحيان إلى توضيح الوضع القانوني للترجمة، مما يثير نقاشاً حول سلطة الترجمة والمسؤولية التي يمكن أن يتم تحميلها على عاتق المترجم إذا لزم الأمر.

وإن جوهر بحثنا يخص الترجمة القانونية، واختلاف المصطلحات المستخدمة في الدول العربية، فعلى الرغم من استخدامها في اللغة نفسها، إلا أن المصطلحات تختلف من دولة إلى أخرى. فأين تكمن المشكلة؟ ولماذا لم تضع الدول العربية قاموساً موحداً للمصطلحات القانونية؟

وقد استدعت دراسة منا قراءة قوانين بعض الدول العربية لاستخراج المصطلحات القانونية ومقارنتها. فكان المنهج المتبع تحليلياً مقارناً. اختارنا لهذه الدول كان اعتباراً، خالٍ من أي توجيه سياسي أو جغرافي. فاستنبطنا المصطلحات من القوانين المدنية والجنائية للمغرب

وتونس وقارناها بالمصطلحات القانونية الجزائرية المترجمة من الفرنسية إلى العربية لأن هذه الدول تعود أصول قوانينها إلى المصدر نفسه ألا وهو القانون المدني الفرنسي.

لقد تأثر الوضع اللغوي والثقافي للدول العربية بشكل كبير، نظراً لضمها حضارات متنوعة نتيجة موقعها الجغرافي. وما توصلنا إليه من في بحثنا يظهر مدى تباين المصطلحات من دولة عربية إلى أخرى. والأغرب من ذلك هو صعوبة إيجاد معاني هذه المصطلحات، حيث كان اختيارها في الغالب لا يستند إلى منطق لغوي. وهذا ما دفعنا إلى التواصل مع محامين من بعض الدول العربية التي اخترناها لدراستنا، لفهم الاستخدام القانوني لتلك المصطلحات.

فهدف هذه الدراسة هو التوصل إلى بعض الحلول اللغوية عبر عمليات التحليل والتفكيك اللغوي لتلك المصطلحات. ونسعى للتطرق إلى هذا الموضوع الحساس، الذي شغل عددا من اللغويين والمترجمين ورجال القانون، للحد من ظاهرة التشتت اللغوي، وجعل اللغة أداة لتعزيز التواصل بين الدول العربية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن نجعلها نقطة قوتنا.

وأثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهنا التساؤلات الآتية:

1. ما أهمية ضبط المصطلح القانوني في تطبيق القانون في حد ذاته؟
2. هل يؤدي عدم فهم المصطلح القانوني إلى أخطاء قانونية؟
3. هل تخلق ترجمة المصطلحات القانونية ما يسمى بالهفوات القانونية؟
4. ما هي الصعوبات التي يواجهها المترجم أثناء قيامه بمهمته الترجمية؟
5. هل توجد نظرية ترجمة يمكن الاعتماد عليها من أجل ترجمة ناجحة وصحيحة؟

وككل دراسة بناءة لم نكتف بطرح الإشكالية فحسب، بل قمنا بتقديم بعض الحلول حتى نتوصل إلى توحيد المصطلحات القانونية في الدول العربية، لتسهيل عملية الترجمة وتعزيز قوة اللغة العربية ومكانتها.

2. لغة القانون:

"إن النص القانوني نص لغوي يصاغ في إطار خطاب كلي ويمثل جزءا من موقف اتصالي" (بيومي، 2010). وانطلاقاً مما جاء به سعيد بيومي يمكننا أن نرى أهمية النص اللغوي في عملية الاتصال، الذي يقوم على مجموعة من القوانين التي تصاغ لتصبح أحكاماً، ووجودها ليس

كعدمها، إذ إن القانون قائم على لغته، فلا يمكن للقاضي مثلاً أن يسلط عقوبة على متهم بالأفعال، بل يكون الحكم على صفة عبارة ينطق بها. فاللغة القانونية حسب الدكتور عبد القادر الشخلي، بكونها "لغة متخصصة مستقاة من القانون كعلم نظري وكنشاط تطبيقي، فهي تترجم الأحكام القانونية والوقائع القانونية والعلاقات والمراكز القانونية بلغة محددة خاصة بهذا العلم. وتكمن جدوى اللغة القانونية في التعبير عن الحقائق القانونية بلغة مطابقة لإرادة، ومن ثم تفسير النصوص طبقاً لهذه الإرادة" (الشخلي، 2014).

فالنص القانوني يستخدم مصطلحات خاصة مأخوذة من اللغة العادية، قد تكون المصطلحات عامة ومعروفة في أغلب الأحيان، ولكنها قد تصبح ذات طابع خاص، لا يفهم إلا من قبل رجال القانون عند استعمالها في النص، إذ يقول عنها جيرارد كورني Gérard Cornu إنها استعمال خاص للغة الوطنية (Gérard, 1990, p22). وما للغة القانون من مصطلحات وعبارات لا تستعمل إلا في هذا المجال، فهي تدخل ضمن سياق اللغات الخاصة، التي تحمل في طياتها خاصيات تميزها من باقي اللغات الخاصة.

1.2 ميزات لغة القانون:

لقد اكتسبت لغة القانون شهرة واهتماماً كبيرين من قبل علماء الفقه والقضاء واللغة. يتضح هذا الاهتمام من الجهود الكبيرة التي بذلها الباحثون في دراسة لغة القانون، والتي تتسم بخصوصية لغوية فريدة. ولهذا السبب، تحظى لغة القانون بأهمية كبيرة في العلوم الاجتماعية عموماً، وفي العلوم القانونية بشكل خاص. ومن أهم خصوصيتها ما يأتي:

أ. لغة مباشرة:

إن لغة القانون خالية من المحسنات البديعية التي تستعملها لغة الشعر مثلاً، فلغة القانون تذهب إلى الهدف مباشرة. فلا يستعمل رجال القانون الصيغ الأدبية بل تحتوي الجمل عامة على فعل، فاعل ومفعول به. فلا يحتوي أي نص قانوني على أمثلة شعبية أو حكم. فلغة القانون لغة مباشرة، لأنها ذات وظائف نفعية (سعدون وبوتشاشة، 2017).

ب. لغة صارمة وأمرة:

من أهم صفات القانون هي الصرامة التي يتصف بها، فالقانون فوق الجميع، فلا بد أن تكون لغته تعكس أهم صفاته. وتتميز لغة القانون بالصيغ الأمرة، التي لا يمكن تجاهلها ولا رفضها، فإن أمر المحكوم بتسديد غرامة، فلا يمكنه أن يمضي دون ذلك.

ويقول عنها جيمار (Gémar):

« Le texte juridique, de par sa nature prescriptive, est souvent porteur d'effets susceptibles de mettre en œuvre une forme quelconque de responsabilité, d'obligation ».

ترجمتنا: " النص القانوني، بناءً على طبيعته التشريعية، غالبًا ما يحمل آثارًا قادرة على تفعيل أي نوع من المسؤوليات أو الالتزامات."

ج. لغة تحمل بصمة حضارية وثقافية:

على الرغم من أن معظم القوانين والأحكام مأخوذة ومستوحاة من القانون الدولي العام، إلا أن معظم البلدان تخضع لقوانين داخلية تخص كل بلد على حدة، ذلك بسبب رجوعها إلى العادات والتقاليد السائدة التي تحكم البلد المعني بها دون الأخرى. ولهذا السبب فإن لغة القانون تخضع هي الأخرى إلى هذا المعيار، بحيث إن المصطلحات المستعملة تعكس الهوية الثقافية. يقول عنها جيمار (Gémar):

« Le vocabulaire du droit reflète la civilisation qui l'a produit. Plus elle est avancée, plus il est riche, complexe et diversifié. Il varie toutefois d'une langue à l'autre. Les langues abondent en termes de la langue courante qui possèdent aussi un sens spécialisé. Le sens, les connotations, les valeurs et les particularités sémantiques qu'ils portent sont l'aboutissement d'une longue tradition, le reflet d'une culture millénaire. Le langage du droit véhicule en outre des notions qui sont propres à une tradition, une culture (cf. Sarcevic, 1985, 127), à un système, et qui n'ont pas d'équivalent dans d'autres langues et systèmes ».

ترجمتنا: "تعكس مفردات القانون الحضارة التي أنتجتها. فكلما تقدمت الحضارة، زادت تعقيدًا وتنوعًا. ومع ذلك، تختلف هذه المفردات من لغة إلى أخرى. تعج اللغات بالمصطلحات التي تُستخدم أيضًا في اللغة اليومية ولها معانٍ متخصصة، تُشكل والدلالات والقيم والخصائص الدلالية التي تحملها هذه المصطلحات نتيجة لتقليد طويل وانعكاسًا لثقافة عريقة. وإضافةً إلى ذلك، تنقل لغة القانون أيضًا مفاهيم خاصة بتقاليد وثقافة ونظام معين، وهي مفاهيم لا يوجد لها مكافئ في لغات وأنظمة أخرى".

و. الدقة وتفادي الغموض:

أخطر ما يمكن أن يمس النص القانوني هو الغموض الذي يمكن أن يؤدي إلى الفهم الخاطئ للحكم أو القانون، فيجعل من الضحية مجرماً أو من المجرم ضحية. "وحتى لا يحدث التباس في فهم النص القانوني تكون صياغته دقيقة للغاية. وهذا من أهم الضوابط اللغوية، فالدقة والوضوح في التعبير يُضفيان على الصياغة المعنى المراد المقصود. فعدم الدقة يقودُ إلى جعلِ النصِّ مشوشاً محتماً لغير المعنى المراد. وعدم الوضوح يقودُ إلى الغموض والتردد في فهم النص. فينبغي أن يكون النصُّ وحده كافياً للدلالة على معناه دلالةً مباشرة، دون الاستعانة بخارجه" (العيوني).

2.2 أصناف اللغة القانونية:

اختلفت الآراء حول تقسيم لغة القانون وأصنافها، فعلى حسب ما جاء في تقسيم روبولسكي (Wroblewski 1988) فإن لغة القانون تقسم إلى ثلاثة أصناف:

« On peut distinguer trois types de langages relevant du discours du droit et les traiter ensemble comme langage juridique ».

ترجمتنا: يمكننا التمييز بين ثلاثة أصناف من اللغات المتعلقة بالخطاب القانوني والتعامل معها على أساس أنها تنتمي كلها إلى اللغة القانونية.

« Le langage juridique jurisprudentiel (LJJ) est celui dans lequel on formule les décisions relevant de l'application du droit. LJJ est identifié par le facteur pragmatique, à savoir comme le discours des organes appliquant les lois. La différence entre LL et LJJ est liée à l'opposition entre création et application du droit ».

أ. اللغة القانونية القضائية: هي اللغة التي يتم فيها صياغة القرارات المتعلقة بتنفيذ القانون. وتُميز اللغة القانونية القضائية بواسطة العامل الوظيفي، ولكونها خطاباً مستعملاً من قبل الجهات التي تنفذ القوانين. والفرق بين اللغة القانونية العامة واللغة القانونية القضائية يرتبط بالاختلاف بين إنشاء القانون وتنفيذه.

« Le langage juridique scientifique (LJS) est propre au discours de la science juridique. Sa fonction dépend de la pragmatique, à savoir des fonctions du discours de la science juridique ».

ب. اللغة القانونية العلمية: هي اللغة الخاصة ب خطاب علم القانون. وتعتمد في وظيفتها على الجانب العملي، أي أنها تتوقف على وظائف خطاب العلم القانوني.

« Le langage juridique commun : est le langage utilisé dans la société pour parler du droit, des lois et de leur application ». (Wroblewski 1988)

ج. اللغة القانونية العامة: هي اللغة المستخدمة في المجتمع للحديث عن القانون، والقوانين وتطبيقها.

فأما التقسيم الذي جاء به أيمن كمال السباعي (2008)، فإن لغة القانون تقسم كالآتي:

أ. لغة قانونية تشريعية: وهي لغة الوثائق القانونية النمطية، مثل القوانين التي تصدر من المجالس التشريعية، واللوائح، والدستور، والعقود، والاتفاقات والمعاهدات، فيكون الهدف من هذه اللغة تحديد مجموعة من الالتزامات والمحظورات.

ب. لغة قانونية قضائية: وهي لغة الأحكام التي تصدرها المحاكم والكتب التي تناول القضايا القانونية، والتقارير القانونية والتي تتطلب أدق التفاصيل والأسباب ونوع العقوبة مع بيان السند القانوني.

ج. لغة قانونية أكاديمية: وهي لغة المجالات البحثية القانونية الأكاديمية والكتب المنهجية الخاصة بتدريس القانون، وهي موجهة أساساً للباحثين والطلبة في المجال القانوني.

3. الصياغة القانونية: مصطلحاتها، صياغتها وخصائصها:

بعد أن تطرقنا إلى خصائص لغة القانون، سنهتم إلى المصطلح القانوني الذي يشكل في حد ذاته، جزءاً لا يتجزأ من إشكاليتنا. "فالمصطلح هو روح النص العلمي ولا يتأتى التفاهم والتطوير إلا بتحديد مفهومه ودلالته عن طريق التخطيط له وتنسيق نشاطه وتوحيده وتنميته وتعريفه" (الديداوي، 2002).

وقد تنقسم العلوم باعتبار الظواهر التي تدرسها إلى ثلاث طوائف: العلوم الرياضية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية، وهذه الأخيرة تنقسم إلى علوم فردية مثل علم الإنسان وعلم النفس، وعلوم اجتماعية مثل علم القانون (وافي، 2004)، فكل علم قائم بذاته يعتبر المصطلحات أهم ما يميزه من غيره من العلوم. لأن للقانون علماً يخصه، فله هو أيضاً مصطلحات خاصة به. فعلم القانون يقوم هو الآخر على مجموعة من المصطلحات تشكل في مجموعها لغة

القانون التي يتعارف عليها رجال القانون من مشرعين وقضاة وفقهاء، ولا شك أنها مصطلحات من نوع خاص، متميزة من مصطلحات العلوم الأخرى من حيث مصادرها وخصائصها ووظائفها، ولعلها من أصعب المصطلحات العلمية تحديدا بالنظر إلى دقة اللغة القانونية، وتشعب مجالاتها الوطنية والدولية، وارتباطها بالمجتمع وتطوّراته السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية (Cornu, 1979).

1.3 الصياغة القانونية وخصائصها:

لا شك أن صياغة القوانين والأحكام والقرارات لا سيما في هذا العصر أصبحت علماً وفناً وحرفة بذاتها، حيث تتطلب منهجية ومعايير وأساليب محددة، وبدونها لا يمكن وضع مصطلحات تفي بغرضها، أي بجعل المصطلح مفهوماً مع أداء مهمته بشكل فعال. فلغة القانون علم يقوم على قواعد تنظم عملية الصياغة، وتسهل فهم الهدف من المصطلح بشكل شامل وتفصيلي. فإدراك هذه القواعد ضروري كجزء لا يتجزأ من عملية الصياغة القانونية.

ويمكن لعلماء القانون تقسيم القواعد التي تنظم الصياغة القانونية إلى قسمين رئيسيين يتكاملان معاً، فالقسم الأول هو القسم الموضوعي، بينما القسم الثاني هو القسم الشكلي، الذي يتضمن مراعاة اللغة والمطابقة للقواعد القانونية والملاءمة مع استراتيجية الجهة المشرعة، بالإضافة إلى اعتبار العوامل الخارجية من عادات، أعراف وثقافات عامة منها وخاصة. وتؤدي موافقة الصياغة للغة دوراً حيوياً في القسم الشكلي للقانون (العيوني، 2012، ص 209).

ولذلك يجب لصانغ لغة القانون أن يكون ملماً باللغة وقواعدها، لأن تركيبة الجمل في لغة القانون مهمة جداً، والذي يهْمُ الصانغ القانوني منها ما يَضْبُطُ المفردات والتراكيب اللغوية من حيثُ تصريفها واشتقاقها ومعناها، فيُلْزِمُهُ ضَبْطُ أَوَاخِرِ الْكَلَامِ فِي السِّيَاقِ القانوني؛ لِمَا لَهَا مِنْ عِلَاقَةٍ فِي تَوْجِيهِ الْمَعَانِي وتحديد الدلالات، فضلاً عن تصريف المفردات وَفَقَّ الْأَصُولِ اللغوية، والتمييز الدقيق بين الدلالات التي تُوجي بها هذه الألفاظ. أي: يَهْمُهُ منها ثلاثة علوم، وهي علمُ الدلالة الذي يَتَّصِلُ بمعاني الكلمات والتراكيب، وعلم النحو وعلمُ التصريف أو الصَّرْف (العيوني، 2012، ص 210).

ففي القانون التونسي، وعلى سبيل المثال، يستعمل لفظ السَّجْن (المصدر) للدلالة على المدة التي لا تتجاوز عشرة أعوام، فإن زادت سماها الأشغال الشاقة مع بيان المدة. ويطلق كلمة السَّجْن بالكسر، للدلالة على المكان (القهوجي، 2002، ص 78).

فهنا نرى أهمية الضوابط اللغوية التي يمكن لرجال القانون، كالمحاميين، استغلالها كهفوات تسمى بالهفوات اللغوية القانونية والتي غالبا ما تكون في صالح المجرمين أو من يجب معاقبتهم.

ولكن الضوابط اللغوية وحدها في لغة القانون غير كافية للإلمام بمعاني النص القانوني، إذ إن لغة القانون هي خلط بين اللغة العامة واللغة الخاصة. جل المصطلحات القانونية مأخوذة من المفردات العامة فعند وضعها في سياق قانوني تكتسي طابعا قانونيا محضا "فهي إحدى أوجه الاستعمال اللغوي ذي الطبيعة التقنية، وتشارك مع اللغة العامة في خصائص، ولكن تنفرد عنها في خصائص أخرى بوصفها لغة تقنية" (فغرور، 2022).

ولا تتوقف خاصيات لغة القانون عند مصطلحاتها المأخوذة من اللغة العامة التي تصبح ذات طابع قانوني بعد استعمالها في السياق القضائي فقط، بل يتعدى ذلك إلى طابع مصطلحاتها الثقافي والديني، فمصطلح الخلع بالنسبة لديانة ما وثقافة أخرى هو نفسه الطلاق إن كان من الزوج أو من الزوجة، ولكن المصطلح هنا جرى مجرى ما ينص عليه الشرع دون مراعاة اللغة أولا. فمصطلح الطلاق موجود، إلا أنه وفي حالة ما تطلب الزوجة الطلاق يسمى بالخلع. يقول كورني عن هذه الخاصية :

« La langue juridique s'inscrit à l'intérieur de la langue courante. Elle ne peut vivre sans elle car elle en est issue. Le caractère polysémique de la langue juridique vient précisément de la difficulté de tracer clairement la ligne de démarcation entre langue juridique et langue courante.

« Mais, la langue juridique ne dépend pas uniquement de la langue courante. Elle est aussi étroitement liée à un système juridique ou, dans un sens plus large, à une culture juridique. En ce sens, il est juste d'affirmer que la langue et le droit évoluent l'un par l'autre » (Cornu, 1995).

ترجمتنا: "اللغة القانونية تندرج ضمن اللغة العامة. فلا يمكن للأولى العيش من دون الثانية، لأنها نشأت منها. ويأتي تعدد المعاني في اللغة القانونية تحديداً من صعوبة تحديد الحدود بوضوح بين اللغة القانونية واللغة العامة. ولكن، اللغة القانونية ليست تابعة فقط للغة العامة، إنها مرتبطة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بنظام قانوني أو، بمعنى أوسع، بثقافة قانونية. وفي هذا السياق، من الصحيح القول إن اللغة والقانون تتطوران معا."

وانطلاقاً من هذا العنصر، سنفتح العنوان الموالي الذي يعد جوهر بحثنا، ألا وهو لغة القانون والترجمة.

4. القانون والترجمة:

الترجمة هي عملية توليد لغوي ونقل معرفي، تخلق خط العبور والفضاء المشترك بين الشعوب والأمم. تفتح الترجمة آفاقاً جديدة، فتتكاثر بموجها العلوم وتزدهر الثقافات فلولا الترجمة لانحصرت المعارف في دائرة جغرافية معينة. لقد أكد تاريخ الترجمة على مكانتها في دفع الحراك الفكري، والعلمي واللغوي، مما فتح الباب للمزيد من المنافسة المعرفية في شتى العلوم. فالترجمة تؤدي إلى توطين المعرفة، فمن يرى أن الترجمة هي نقل نص من اللغة "أ" إلى اللغة "ب" فقد ضيع جوهر الترجمة في هذا التعريف الناقص. ذلك أن الترجمة هي المرور من لغة إلى أخرى لغوياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أهم مرحلة فيها ألا وهي ما وراء النص اللغوي، إذ تحمل الترجمة في طياتها شحنة ثقافية تزين مفهوماً بلون الاختلافات الثقافية بين الشعوب. فمن أوضاع هذا الجانب الفني الترجمي كانت ترجمته خالية من روحها المفعمة بالقوة الثقافية التي تميز الأجناس عن بعضها. يقول عنها ناصيف عبد الكريم: "كانت الترجمة ولا تزال الوسيلة الأهم لتحقيق ذلك التواصل بين الشعوب، فمنذ عرف الإنسان الأبجدية محققاً بذلك قفزة تاريخية في مضمار التطور، ومنذ بدأ يكتب ما يعرفه ويدون تاريخه وأفكاره كانت الترجمة الرديف المباشر لذلك التطور، فالبشر سلسلة متصلة من الحلقات ربطتها اللغة، وتوأم تلك الرابطة هي، الترجمة" (ناصر، 2008). فلطالما أدت الترجمة دوراً هاماً في إثراء اللغة وتطويرها. فعندما يقوم المترجمون بنقل المفاهيم والمصطلحات من لغة إلى أخرى، يجب عليهم البحث عن صيغ جديدة ومصطلحات مناسبة وتعايير لضمان توصيل المعنى بدقة. وهذا العمل يساهم في إثراء اللغة بشكل كبير وفي تطويرها.

وبما أن اللغة كائن حي، فهي تتأثر بالزمن والثقافات المختلفة. ويمكن للغة أن تزدهر وتنمو عندما تتعرض لأفكار ومفاهيم جديدة وتتطور لتلبية احتياجات المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن بعض اللغات قد تندثر مع مرور الوقت، إذا لم يكن هناك جهد للحفاظ عليها وتطويرها، بينما أن لغات أخرى قد تصبح لغات عالمية بفضل التفاعل الثقافي والاقتصادي. ولذلك، فإن الترجمة ليست مجرد وسيلة لنقل الكلمات، بل هي عملية حية تساهم في تطوير اللغة وتحفيز التفاعل الثقافي بين الشعوب.

وتمس الترجمة كل مجالات العلوم التقنية منها والأدبية. وتتفاوت أولويات المجالات الواجب ترجمتها بتفاوت الأهمية التي تلعبها في المجتمع، فعلى سبيل المثال الاختراعات التكنولوجية إلى المسارعة في ترجمة كل مستجد يظهر بها.

هذا ما هو عليه حال القانون. فالقانون، الذي هو أساس، فإن ترجمته تحظى فترجمه بأولوية تجعله يتصدر أولى المجالات المترجم منها وإليها.

1.4 الترجمة القانونية:

من أهم سمات القانون هو أنه يُحقَّق، بموجب أوامر وأحكام تصدر عن هيئات مخصصة، فلا يمكن للشرطي اعتقال مجرم إلا إذا نص القانون على أن الفعل المرتكب معاقب عليه قانوناً. من هنا يمكننا ملاحظة مدى أهمية اللغة والنص في المجال القانوني. فما بالك إذا اجتمع القانون والترجمة، فالترجمة علم اللغات ونقل المفاهيم، أما القانون، فهو علم يُنقل باللغة، وهذا التداخل بين التخصصين يجعل من مهمة المترجم عملية صعبة للغاية.

فإذا كانت الترجمة مهنة وتخصص، فإن الترجمة القانونية هي أيضاً تخصص، لأنها تتطلب مهارات خاصة بالقطاع. ولا يكفي أن يكون للمترجم القانوني تكوين لغوي ترجمي فقط بل يجب عليه أن يكون على دراية بالقانون ونطاق عمله، وذلك بسبب صعوبة الترجمة القانونية يقول ريد دافيد Reed David:

« Les traducteurs ignorent trop souvent les nombreux problèmes d'ordre linguistique que présente le droit, et sont du même fait ignorants des différents concepts couverts par les mêmes termes » (Reed, 1979).

ترجمتنا: "يجهل المترجمون في غالب الأحيان عدة صعوبات ذات طابع لغوي التي يمكنهم التعرض إليها في النص القانوني، وبالتالي قد يجهلون اختلاف المفاهيم المدرجة تحت مصطلح واحد". فالترجمة القانونية تُلزم المترجم بأن يكون له بعد ثقافي ودراية لغوية بالمصطلح القانوني وبالقانون نفسه، فإن كانت الترجمة آلية كما هو عليه الحال في بعض التخصصات، فقد تكون الفجوة في المفهوم كبيرة، يقول ريد دافيد:

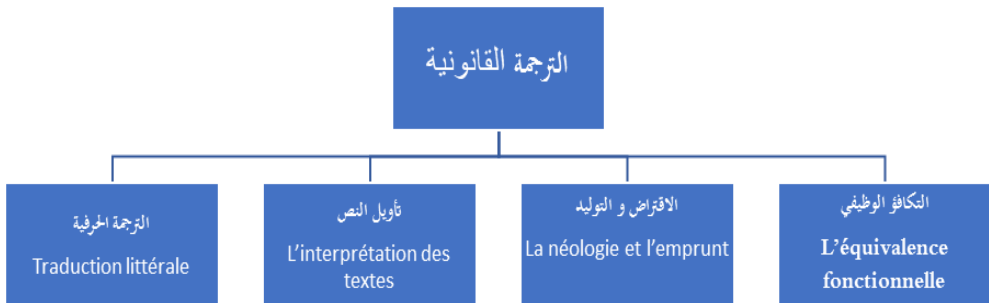
« En droit les nombreuses erreurs rencontrées sont dues au fait que les traducteurs manquent du temps, nécessaire à se pencher sur la traduction adéquate de certains termes et les expressions juridiques » (Reed, 1979).

ترجمتنا: "في مجال القانون، تنجم أخطاء عديدة عن نقص الوقت، الذي يحتاجه المترجمون للتفكير بعناية في الترجمة المناسبة لبعض المصطلحات والتعبيرات القانونية".

وكغيرها من الترجمات المتخصصة، تخضع الترجمة القانونية إلى تقنين محكم يحمي النص المنقول منه من أي تغيير، وخاصة على مستوى المفهوم.

2.4 ميزات ونقائص الأساليب المستعملة في الترجمة القانونية:

من الأساليب الأكثر استعمالاً في مجال الترجمة القانونية التي صنفها جون كلود جيمار (Gémar, 1995, 164p) في كتابه Traduire ou l'art d'interpréter كالآتي:



الشكل 1: تصنيف تقنيات الترجمة القانونية التي تم وضعها من قبل جون كلود جيمار

أ. الترجمة الحرفية:

تتعدى الترجمة الحرفية مستوى الترجمة واحد بواحد، فهي تنقل المعاني الأولية للكلمات في ترجمة خارج السياق، مع احترام البنى التراكيبية للغة الهدف، وهي بالنسبة لنيومارك (1992 ص 69) أساس كل ترجمة. فالترجمة الحرفية هي نقل النص من اللغة أ إلى اللغة ب كلمة بكلمة. ولكن غالباً ما يرى المنظرون أن هذه الطريقة تعتمد من قبل المترجمين ذوي المستوى الرديء لما لها من نقائص. موضوع الترجمة الحرفية في مجال النصوص القانونية هو أمر يتطلب انتباهاً كبيراً، نظراً للتأثير الكبير الذي يمكن أن يكون لها على جودة الترجمة، وعلى الآثار القانونية للنص المترجم. ومن الأسباب التي تجعل الترجمة الحرفية غير مناسبة في هذا السياق:

- الاختلافات اللغوية: تختلف اللغات في هياكلها وقواعدها ومفرداتها، وقد تكون الترجمة الحرفية غير ملائمة لأنها لا تأخذ في اعتبارها هذه الاختلافات. هذا يمكن أن يؤدي إلى إنتاج نص غير مفهوم أو غير دقيق قانونياً.

• الاصطلاحات القانونية: تحتوي النصوص القانونية على مصطلحات ومفاهيم قانونية معينة يصعب ترجمتها بشكل حرفي، بحيث يجب أن تترجم بدقة لتحافظ على معانيها القانونية الصحيحة.

• السياق والثقافة: تعتمد التفاصيل والمعاني الدقيقة في النصوص القانونية على السياق القانوني والثقافة القانونية للبلد الذي تنتهي إليه النصوص. الترجمة الحرفية لا تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، وقد تفقد النص الأصلي جزءاً كبيراً من معناه.

• الآثار القانونية: إذا كان النص القانوني يحمل عواقب قانونية مهمة، فإن ترجمته الحرفية قد تؤدي إلى فهم غير صحيح للحقوق والالتزامات، مما يمكن أن يؤدي إلى مشاكل قانونية.

ب. تأويل النص:

يشير تأويل النص في مجال الترجمة إلى عملية فهم معاني النص الأصلي (المصدر) وتفسيره بشكل دقيق وشامل قبل بدء عملية ترجمته إلى لغة أخرى. وهذا يتضمن فهم السياق الثقافي واللغوي للنص الأصلي، ومعاني الكلمات والعبارات وتركيب الجمل فيه. ثم إن تأويل النص أمر أساسي في عملية الترجمة لعدة أسباب:

- فهم دقيق: من المهم فهم المضمون الكامل للنص الأصلي لضمان أن الترجمة ستنقل المعنى الصحيح بدقة وبلا إساءة تفسير.

- تجنب الخطأ: تأويل النص يساعد على تجنب أخطاء الترجمة الشائعة مثل الترجمة الحرفية التي قد تؤدي إلى تشويه المعنى.

- الانسجام اللغوي: يساعد تأويل النص على ضمان أن الترجمة ستكون منسجمة من الناحية اللغوية والنحوية في اللغة الهدف.

- الثقافة والتعبير: يمكن أن يكون لتأويل النص تأثير كبير في اختيار الكلمات والعبارات المناسبة في الترجمة للتعبير بشكل أفضل عن المعنى والثقافة المرادة.

ولذلك، يعد تأويل النص خطوة مهمة في عملية الترجمة القانونية ويجب أن يتم بعناية

واهتمام لضمان تقديم ترجمة دقيقة وفعالة من الناحية اللغوية والثقافية.

ج. الاقتراض والتوليد:

الاقتراض (L'emprunt): يعني استخدام المصطلح الأصلي من اللغة المصدر دون ترجمته. يتم استخدام هذا الأسلوب عندما لا تتوفر مصطلحات مكافئة في اللغة المستهدفة أو عندما يكون استخدام المصطلح الأصلي ضروريًا للحفاظ على دقة المفهوم القانوني.

التوليد (Le néologisme): يشير مصطلح "التوليد" في مجال الترجمة إلى عملية إنشاء كلمات جديدة، أو ترجمة مصطلحات أو مفاهيم من لغة مصدر إلى لغة هدف باستخدام مكونات موجودة في اللغة الهدف. ويتم ذلك عادة عندما لا توجد مصطلحات مكافئة مباشرة في اللغة الهدف، أو عندما يحتاج المفهوم المعني بالترجمة إلى تكوين جديد يتناسب مع اللغة الهدف.

إن عملية التوليد تتطلب مستوى عاليًا من المرونة والإبداع من قبل المترجم، بحيث يجب أن يتعامل مع المصطلحات والمفاهيم بحذر لضمان ترجمة دقيقة وفهم سليم للقارئ في اللغة الهدف. وقد تتضمن عملية التوليد إنشاء كلمات جديدة، أو تكوين مصطلحات معقدة باستخدام قواعد لغوية معينة. فالتوليد يعد أحد الأساليب المهمة في مجال الترجمة، ويسمح للمترجمين بنقل المفاهيم الجديدة والمصطلحات التقنية إلى لغاتهم المستهدفة بطريقة فعالة ومفهومة. يقول جيمار عن التوليد والاقتراض:

« Le néologisme et l'emprunt, peuvent fournir des solutions acceptables selon les points de vue, le contexte et la destination du texte, sa localisation. Ce type de solution toutefois ne se prête pas à toutes les situations (traité de droit, loi, jugement, contrat, traité, etc.). Le regard averti que jettent les juristes comparatistes sur ces difficultés, tant notionnelles que terminologiques, est éclairant pour le traducteur, car traduire des textes de nature ou de portée juridique revient à accomplir un acte de droit comparé, mais couplé à une opération traduisante » (Gémar, 2015)

ترجمتنا: "يمكن للتوليد والاقتراض أن يقدموا حلولاً مقبولة حسب وجهة النظر، والسياق، ووجهة النص وموقعه. ولكن لا يمكن استعمال هذا النوع من الحلول في كل الحالات (كالمعاهدات القانونية، القانون، الحكم، العقد، الاتفاقيات...الخ). إن النظرة التي يلقيها القضاة والمقارنون على هذه الصعوبات، سواء كانت مفاهيمية أو مصطلحية، منيرة لدرب المترجم، إذ إن ترجمة النصوص ذات الطابع أو الوجهة القانونية تعد من العمليات المتضمنة في فعل قانوني مقارن، ولكنها ممزوجة بعملية ترجمة أيضاً".

وعند اختيار أي من هذين الأسلوبين، يجب على المترجم القانوني أخذ الميزات الثقافية واللغوية للجمهور المستهدف في عين الاعتبار. وقد تكون هناك مشكلات في ترجمة بعض المصطلحات القانونية بشكل حرفي، ولذلك قد يكون من الضروري استخدام الاقتراض أو التوليد للمحافظة على دقة المفهوم القانوني.

د. التكافؤ الوظيفي: L'équivalence fonctionnelle

في علم الترجمة العام "هو العلاقة المتجانسة بين القيم التواصلية للنص الأصل والنص الهدف، وكذلك بين الكلمات والجمل والتعابير الاصطلاحية والأبنية النحوية." أما في علم الترجمة القانونية، فيقصد بالتكافؤ الوظيفي أن يترجم المترجم مصطلحًا قانونيًا في لغة قانونية ما بما يكافئه وظيفيًا من مصطلح قانوني في لغة قانونية أخرى. وإذا كانت لغة ما تُستعمل للتعبير عن أكثر من نظام قانوني واحد، مثل العربية التي يوجد فيها أكثر من نظام قانوني واحد (الشريعة، قانون نابليون، والقانون الفرنسي، والقانون العرفي ... إلخ)، ومثل الإنكليزية التي لا يوجد فيها إلا نظام قانوني واحد (الإنجليزي والأمريكي على سبيل المثال لا الحصر)، فإن التكافؤ الوظيفي يعني أن نترجم المصطلح القانوني من النظام القانوني للغة المنقول منها إلى ما يجانسه ويكافئه وظيفيًا في النظام القانوني للغة المنقول إليها. فمصطلح "المذكرة الجوابية" في النظام القانوني المغربي أو "اللائحة الجوابية" في النظام القانوني السوري يترجم إلى النظام القانوني الإنجليزي بـ *reply to defence*، بينما تترجم إلى النظام القانوني الأمريكي بـ *motion*. فالنظامان القانونيان الإنجليزي والأمريكي يستعملان اللغة الإنجليزية ذاتها، ولكن المصطلحات القانونية يحدها النظام القانوني وليس اللغة العامة (السليمان، 2012).

وبسبب هذا الرابط بين المصطلح القانوني والثقافة التي يترجم إليها فإن، التكافؤ الوظيفي يصبح استعمال هذا الأسلوب الترجمي مصدر إشكال، فلهذا السبب قد يلجأ المترجمون، زيادة على استعمال الأساليب التي شرحها لنا جيمار، إلى استعمال تقنيات إضافية.

3.4 تقنيات إضافية في الترجمة التي يلجأ إليها المترجم القانوني:

أ. التكافؤ اللفظي أو المعجمي: التكافؤ اللفظي أو المعجمي هو تقنية يستخدمها المترجمون عندما يواجهون صعوبة في إيجاد تكافؤ وظيفي بين اللغة المصدر واللغة الهدف. ويتمثل التكافؤ اللفظي في ترجمة المصطلح من اللغة المصدر (لغة أ) إلى مصطلح معجمي في اللغة الهدف (لغة ب) بما يقابله تقريبًا بدقة في المعنى. تعتبر هذه الطريقة ترجمة حرفية ممكنة، ما دام الاستمرار في التعبير عن المعنى الأصلي بوضوح.

ومع ذلك، تظهر بعض التحديات عندما لا يكون التكافؤ اللفظي ممكناً بشكل مباشر. وفي هذه الحالات، يجب على المترجمين البحث عن استراتيجيات أخرى للتعبير عن المعنى بشكل دقيق. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تفسير المفهوم أو اللجوء إلى المفردات المتشابهة (أشباه النظائر) في اللغة الهدف. على سبيل المثال، في اللغة الإنجليزية، فقد يتم ترجمة كلمة "actual" إلى "real" بشكل حرفي، ولكن في اللغة الفرنسية، يمكن استخدام "réel" بدلاً من "actuel" لأنه يعبر عن المعنى نفسه (السليمان، 2012).

ب. النقحرة: الحَوْرَفَةُ أو الحرفنة وتدعى كذلك النقحرة أو النقل الحرفي نقحرة هي حدثه منحوتة من حدثين، نقل وحرف، وتعني نسخ الحروف ورسمها بنظام كتابة آخر، أي إيقاع تقابل بين لغتين ومبادلة جميع الحروف حرفاً بحرف واحد ما أمكن ذلك. فهو محاولة للتوسط بين المنطوق والمكتوب. (ال كشاف). ويلجأ المترجم إلى هذه التقنية عندما يتعذر عليه التعبير عن معنى المصطلح الذي لا وجود لمقابل له في اللغة الهدف، إذ يرجع هذا إلى بعض الأنظمة القانونية التي تستمد أصولها من الديانات، فلا يمكن للمترجم إيجاد مقابل للمصطلحات المتعلقة بالميراث في القانون الإسلامي مثلاً، فيقوم بنقحرتها.

ج. الشرح في المتن: هي التقنية التي تتماشى مع النقحرة في غالب الأحيان. تكمن هذه التقنية في شرح معنى المصطلح في جملة أو عبارة مماثلة. فعلى سبيل المثال: تسمى المدة التي تقضيها الزوجة في بيتها بعد الطلاق ووفاة زوجها بالعدة، نظراً لعدم وجود هذا القانون الديني في أنظمة أخرى فيشرحها المترجم بين قوسين.

د. الحذف: تعرف بعض اللغات بالإطناب، فالإطناب اصطلاحاً هو أن يكون اللفظ زائداً على أصل المراد لفائدة، فالفائدة شرط للإطناب، وإذا انتفت الفائدة عُدَّ ذلك تطويلاً، وبلطفٍ آخر: هو تأدية المراد من الكلام بأبلغ وأقوى عبارة من الكلام المتعارف (عبد الفتاح إسماعيل، 2002). في حالة مصادفة المترجم لنصوص قانونية طويلة، وإن كان من ميزات لغة القانون الدقة، فبإمكانه حذف ما ارتأى غير مهم، مع مراعاة التركيبية اللغوية، فيمكنه حينها حذف ما لم يلزمه دون تغيير المعنى المراد.

وبعد هذه التعريفات نكون قد عرجنا على مختلف الأساليب والتقنيات المستعملة في الترجمة القانونية، حتى يتسنى لنا الدخول في لب الموضوع. من المعلوم أن اللغة الأم التي تجمع جل الدول العربية هي اللغة العربية، لكن بعدما قمنا باستخراج بعض المصطلحات من القانون

المغربي والتونسي وقارناه بمصطلحات القانون الجزائري وجدنا أن الفرق شاسع في استعمال المصطلحات وطريقة ترجمتها من الفرنسية إلى العربية. وقد راودتنا الأسئلة التالية:

- لما لم يتفق العرب على نفس المصطلحات؟
- لما لم تحترم المصطلحات الموجودة واستبدلت بمصطلحات أخرى صعبة الفهم والتفسير؟
- هل يمكن لهذه الدول العربية أن توحد مصطلحاتها القانونية؟
- ما هي التقنيات التي استعملت لترجمة تلك المصطلحات؟

5. تعريف المدونة:

استخرجنا المصطلحات من القانون المدني المغربي والتونسي، وقمنا بمقارنتها مع المصطلحات المستعملة في القانون المدني الجزائري فكان اختيارنا للبلدان من منطلق لغوي محض، بحيث إن البلدان سابقة، الذكر، تأثرت بالاستعمار الفرنسي وأصبح القانون النابليوني، أي الفرنسي، مصدر أغلبية قوانينها، باستثناء تلك المستوحاة من الشريعة الإسلامية. ويخلو اختيارنا للبلدان من أي تأثير سياسي. كما كان اختيارنا للقانون المدني ذا هدف، لأن القانون المدني يعد أصل الفروع القانونية الأخرى.

1.5 تعريف القانون المدني :

يعد القانون المدني أحد الأقسام الرئيسة للقانون الذي يعمل على تنظيم العلاقات المدنية بين الأفراد والكيانات القانونية في المجتمع. ويهدف القانون المدني إلى تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم وتقديم إطار قانوني لحل النزاعات المدنية. "وتعود أهميته إلى مدى قدمه. إن أهم أثر قانون تملكه الإنسانية حاليا هو قانون حمورابي، الذي يمثل جوهر أي دراسة للقانون في العصور القديمة، وقد تم الكشف عن هذا القانون في أنقاض مدينة سوس الإيرانية سنة 1902م في شكل نصوص منقوشة على مسلة من حجر الديورايت الأسود، وهو محفوظ حاليا بمتحف اللوفر بباريس، ويتكون من 282 مادة ومقدمة وخاتمة" (فركوس، 2001).

فمن لا يعرف قانون حمورابي، فهو مجموعة من القوانين القديمة التي تم وضعها في بابل في فترة حكم الملك حمورابي (حوالي 1750-1792 قبل الميلاد). ويعد قانون حمورابي واحداً من أقدم مجموعات القوانين المعروفة في التاريخ البشري وواحداً من أوائل محاولات تنظيم المجتمع بواسطة القوانين المكتوبة.

ويتألف قانون حمورابي من مجموعة من البنود (حوالي 282 بند) تحدد معايير العدالة والمسؤولية في المجتمع البابلي القديم. ويتناول القانون مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك الزواج، والطلاق، وحقوق الملكية، والتجارة، والجرائم والعقوبات المترتبة على مختلف الأفعال. ويهدف قانون حمورابي إلى تحقيق العدالة والحفاظ على النظام في المجتمع. وتشتهر نقشة قانون حمورابي بوجود صورة للملك حمورابي نفسه، وهو يقدم القوانين إلى إله العدل البابلي شاماش كما هو موجود في النصوص الأكادية الموجودة على النقشة. وتعد هذه النقشة والنصوص المرتبطة بها من المصادر الهامة لفهم الحضارة البابلية القديمة وأسلوب إدارتها للعدالة. ويعد قانون حمورابي أحد أوائل أمثلة التشريعات القانونية في التاريخ ويعكس التطور النسبي في تطوير القوانين والعقوبات في المجتمعات القديمة (الخفاجي، 2013).

ولم نقم بهذا التعريف للقانون المدني من أجل التوضيح التاريخي، بل لإلقاء الضوء على العلاقة بين الكتابة والقانون، وبين الكتابة والقانون والترجمة، ولو لم تترجم القوانين التي كانت سائدة آنذاك من اللوح الذي كتب لاندثر النظام القانوني الذي جاء مع أقدم الحضارات التي عرفت بتنظيمها المحكم.

وقد توارث البشر القانون من جيل إلى جيل مع تطويره وإضافة عليه ما طرأ من التغيرات التي جاءت مع الأزمان والعصور ولعل ما يهمنا أكثر بعد هذا التعريف ما يهمنا هو القانون المعتمد عليه في الدول موضوع دراستنا.

فمن الأساليب المستعملة لتطبيق القانون المدني هو القانون الفرنسي أو ما يعرف بقانون نابليون. وقد اعتمد على هذا القانون بعد الثورة الفرنسية التي غيرت التشريع. طبق هذا الأسلوب لوضوحه زيادة على أنه يستمد أفكاره من القانون الروماني. فالقانون الروماني أو ما يعرف بقانون كوريس (ودق، 2021)، يعدُّ أساس القوانين.

من المصطلحات التي لفتت انتباهنا من القانون المدني المغربي، فهي:

الجدول (1): قانون المسطرة المدنية (القانون المغربي)

المصطلح	المصطلح المستعمل في اللغة القانونية الجزائية	ترجمته بالفرنسية
المسطرة	الإجراءات	Les procédures

استعمل المشرع المغربي مصطلح المسطرة للتعبير عن كلمة الإجراءات، فسمى قانون الإجراءات المدنية بـ: "قانون المسطرة المدنية". والمسطرة لغة: سطر القرطاس أي رسم عليه

خطوطا يحثنيها في الكتابة لأجل استقامة الأسطر، وقيل سطر، صف نسق، رتب على نفس الصف، وستر شرط (البستاني، 2008)، والمسطرة آلة ذات مقاييس مدرّجة على صفة خاصة تستعمل لاستخراج نتائج العمليات الحسابية، وقيم بعض المقادير فهي تلك الأداة المستعملة من أجل ضبط صحة الحساب في الرياضيات (الجامع الم عاذي).

المسطرة ضمنيا في القانون:

وتعدّ المسطرة من القواعد الشكلية أو المسطرية التي تحدد مجموعة من الإجراءات التي من الواجب اتباعها للحصول على الحق من المدعى عليه، وكذلك قواعد المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية، فانون المسطرة المدنية يتعلق بالشق المدني، وينظم جميع الإجراءات المتبعة أمام المحكمة، وهناك عدة تسميات لقانون المسطرة المدنية، ومنها قانون أصول المحاكمات المدنية أو قانون الإجراءات المدنية، وفي ذلك سيتمّ بيان قانون المسطرة الجنائية وموضوعاته وخصائصه وأهميته (2019 الرو سان).

تقنية الترجمة المستعملة:

استعملت تقنية التعديل (la modulation)، من أجل ترجمة هذا المصطلح. بحيث تم استبدال المصطلح حسب وجهة النظر.

التحليل:

بعد تقديم الشرح اللغوي والاصطلاحي لكلمة مسطرة يمكننا فهم أن المشرع المغربي مزج بين الاستعمال الحقيقي للمسطرة والتي تتمثل في ضبط المقاييس، والهدف الرئيسي من اللجوء إلى الإجراءات والقوانين الذي يكمن في ضبط التصرفات وجعلها مطابقة للمقياس الاجتماعي. ولم يستعمل هذا المصطلح في دولة أخرى، فجل البلدان لجأت إلى استعمال كلمة إجراءات، وهو المصطلح الذي تقابله ترجمة les procédures. فلم يستعمل المشرع المغربي تقنية التكافؤ على الرغم من وجود مقابل للمصطلح.

ولهذا يمكن للمترجم الأجنبي الوقوع في الخطأ إن لم يقيم ببحث يتعلق بهذه العبارة، ذلك أن المصطلح موجود أصلا واستعماله أصح من اللجوء إلى مقابل لا يعكس شيئا من ثقافة البلد، لا يعرف سبب اختيار مصطلح مسطرة لتعويض كلمة الإجراءات.

الجدول (2): ظهير شريف (القانون المغربي، ويعني المرسوم ويمكن إيجاد المصطلح في كل المواد القانونية المغربية)

المصطلح	المصطلح المستعمل في اللغة القانونية	ترجمته بالفرنسية
ظهير شريف	المرسوم	Le décret

الشرح اللغوي: ظهير شريف هي كلمة مركبة:

الظهير: تعني الرجل القوي، وظهر الشيء: بان وأصبح واضحا. والظهير هو المعين الظهير: الأمر. الشريف: 1- شريف: ذو شرف. 2- شريف من كان من السلالة النبوية. 3- شريف: ظهر شريف: «رفيع. 4- شريف»: الخط الشريف: ما كان السلطان يكتبه أو يأمر بكتابته. (الرائد) وعند جمع المصطلحين يصبح لدينا مصطلحا قانونيا محضا بمعنى مرسوم.

الاستعمال القانوني للمصطلح: لظهير شريف

الظهير الشريف يصدره ويوقعه صاحب الجلالة بصفته سلطة عليا وممثلا أسى للأمة. ويوقع الظهير بالعطف من لدن الوزير الأول ماعدا الظهائر المتعلقة بـ: تعيين الوزير الأول والوزراء وإعفاؤهم - ومجلس الوصاية - وحالة الاستثناء - والاستفتاء - وحل البرلمان - وتعيين القضاة... إلخ ويتميز الظهير دائما برقم 1 على اليسار بالإضافة إلى الرقمين الأخيرين هما سنة الإصدار والرقم الترتيبي، ثم التاريخ الهجري والميلادي والموضوع، مثلا: ظهير شريف رقم 1.72.061 الصادر بتاريخ 23 محرم 1392 الموافق لـ 10 مارس 1972 (2020 ب و ض ياف).

تقنية الترجمة المستعملة:

من أجل ترجمة هذا المصطلح استعملت تقنية التعديل (la modulation)، وهي تقنية تعتمد على الحفاظ على المعنى دون الشكل مكيفة بذلك المصطلح مع الواقع الاجتماعي والثقافي الذي سيستعمل فيه والنتائج عن اختلاف وجهة النظر الثقافية أو اللغوية.

التحليل:

الظهير الشريف مصطلح خاص بالقانون المغربي. يعد الملك من سلالة الرسول ﷺ، فبالتالي استعمل الاسم المركب: الظهير الذي يعني الأمر والشريف نسبة لمن أمضاه أي الملك، للتعبير عن مرسوم أو أمر أمضاه الملك، مضفيا بذلك الطابع السياسي الملكي للدولة المغربية. غير أن مصطلح مرسوم ليس منفيا من القانون المغربي، فقد نجده في بعض الفصول من المسطرة المدنية، ولكن يستعمل إلا عندما يصدر عن الوزير وليس عن الملك. ونستنتج أن المشرع المغربي

فضل استعمال مصطلحا يراعي الجانب السياسي لبلده مضافا على مصطلح " مرسوم" الطابع الملكي بصفة الملك السلطة العليا في البلاد.

أما فيما يخص القانون التونسي، فأخذنا على سبيل المثال المصطلحات الآتية:

الجدول (3): المراكنة (القانون التونسي، باب الزواج، 1956)

المصطلح	المصطلح المستعمل في اللغة القانونية	ترجمته بالفرنسية
المراكنة	الخطبة	Les fiançailles

الكتاب الأول

الزواج

في المراكنة

الفصل الأول - كل من الوعد بالزواج والمواعدة به لا يعتبر زواجا ولا يقضي به.

الفصل 2 - (نقح بالقانون عدد 74 لسنة 1993 المؤرخ في 12 جويلية 1993)

لكل واحد من الخطيبين أن يسترد الهدايا التي يقدمها إلى الآخر، ما لم يكن العدول من قبله أو وجد شرط خاص.

الشكل 2: نسخة من المجلة المدنية التونسية.

في الكتاب الأول كما يسمى في تونس، أي الفصل الأول، في باب الزواج، جاء مصطلح "المراكنة" للتعبير عن مصطلح الخطبة (القانون المدني التونسي، 1956). والمراكنة هي طلب الرجل يد امرأة معينة للزواج بها والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حاله ومفاوضتهم في أمر العقد ومطالبتهم بشأنه. (43 ص، 1988 إل فط ناسي)،

فالمراكنة من أصل الفعل الثلاثي ركن، الذي جاء تعريفه لغويا كما يأتي: اتكل على، اعتمد على، وثق ب. ولا يقال: ركن إليه فقط، بل يقال: ركن له أيضاً. وقيل ركن: سكن، هداً. ويقال مثلاً: ركن البحر أي سكن وهداً. ويقال: ما يركن أي ما يهدأ. وأيضاً ركن: راق، اطمأن، سكن روعه، طابت نفسه، هداً جأشه، والمراكنة مصدر راكم ربما كان معناها ثقة، أو انتماء، أو اتكال، أو فيما

معناه. فعند أماري: وطلبت من المهادنة والمؤانسة والمراكنة لمن يفد من تلحم البلاد إلى بلادنا (210 ص، 1982 ريدنهارت،)

كما جاء ذكر هذا المصطلح في التنزيل الكريم، لقوله تعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ" الآية 113 من سورة هود، ويستعمل اللفظ في الآية الكريمة على ما جاء عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: لا تدهنوا وقال العوفي، عن ابن عباس: هو الركون إلى الشرك. وقال أبو العالية: لا ترضوا أعمالهم. (كثير ابن).

من خلال هذا التفسير لمصطلح المراكنة يمكننا الاستنتاج أنه قد وضع للتعبير عن الثقة كما ذكر أعلاه، على أن الخطوبة وعد بالزواج يقوم على ثقة بين الطرفين. أسلوب الترجمة المستعمل:

استعمل مصطلح المراكنة بدلا من مصطلح الخطوبة الموجود والمعروف عند الناطقين باللغة العربية، فقد لجأ المترجم إلى تقنية التعديل modulation مرة أخرى أخذا بعين الاعتبار الثقافة المنقول إليها مثلا تغيير كلمات بأخرى أكثر قبولا أو ملاءمة عند الجمهور المستهدف. تحليل الترجمة:

كان بإمكان المترجم استعمال لفظ الخطبة المستعمل والمتداول في الدول العربية، لأنه لا يتنافى مع ثقافتنا ولا عقيدتنا. فاستعمال هذا المصطلح قد يؤدي إلى إمكانية وقوع خطأ، خاصة وأن مصطلح المراكنة ذكر في موقع آخر من القانون التونسي في المادة 538 من المجلة التجارية: "ويقرر إتمام هذا البيع وإما بطريق المراكنة إما بالمزايدة العلنية" المتعلق ببيع الأراضي ذات الطابع الفلاحي للدولة وإعطائها حق الانتفاع بالثمار. فإن لم يكن المصطلح في السياق، فيمكن الخلط بين المفاهيم، في حين يوجد مصطلح الخطبة. هذا الاستعمال يتنافى مع ميزات لغات التخصص التي ترفض تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد.

الجدول (4): الجرایة (القانون التونسي. المادة 31 من مجلة الأحوال الشخصية)

المصطلح	المصطلح المستعمل في اللغة القانونية	ترجمته بالفرنسية
الجرایة	النفقة	Pension

استعمل المشرع الجزائري مصطلح النفقة: والنفقة اسم الإنفاق وما ينفق من الدراهم والزاد، وما يقرض للزوجة على زوجها من مال للطعام والكسوة والسكن والحضانة ونحوها، وجميعها نفقات أو نفاق. (ضيف، 2004، ص 220).

أما المشرع التونسي، فارتأى أن يسمى النفقة بمصطلح "الجراية" التي استعملت في القانون المدني، أو ما يسميه المشرع التونسي بمجلة الأحوال الشخصية: ويقضى لمن تضرر من الزوجين بتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الناجم عن الطلاق في الحالتين المبينتين بالفقرتين الثانية والثالثة أعلاه. وبالنسبة إلى المرأة فيعوض لها عن الضرر المادي بجراية تدفع لها بعد انقضاء العدة مشاهرة وبالحصول على قدر ما أعادته من العيش في ظل الحياة الزوجية بما في ذلك المسكن. وهذه الجراية قابلة للمراجعة ارتفاعا وانخفاضا بحسب ما يطرأ من متغيرات. (القانون المدني التونسي، 1956)

والجراية لغة: حصة الجندي من الطعام اليومي، والجراية: الوكالة والجاري من الرواتب، جمع جرايات. والجرايات أو المقننات (في علم الاقتصاد) نظام يحدد ما يستهلكه كل فرد من بعض السلع. (2008 عمر،)

تقنية الترجمة المستعملة:

استعمل المشرع تقنية التكافؤ المعجمي لنقل كلمة pension التي تعني:

Allocation périodique versée à une personne. → dotation ; retraite ; bourse.
Pension alimentaire. Pension d'invalidité. (Le Robert)

ترجمتنا: أجر دوري مدفوع لشخص: تخصيص، أو تقاعد، أو منحة، أو النفقة الغذائية، أو معاش العجز.

فعوض أن يسميها بالمكافئ الوظيفي المستعمل "نفقة"، استعمل مصطلحا يرادفه مع تفاوت في المعنى في حين يؤكد بعض العلماء بأنه لا يوجد ترادف في اللغة وأنه مهما تقاربت معاني لفظين، فهناك حتما فرق بينهما (179 ص، 2020، سعادة ب ن)

تحليل الترجمة:

إن مصطلح النفقة مذكور في القرآن الكريم، لقوله تعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا" سورة النساء .

الآية 34. ومعناه ظاهر لا اختلاف ممكن في تأويله، فالنفقة تكون مبلغا من المال يعطيه الزوج لزوجته أو من كان تحت مسؤوليته من أجل اقتناء الطعام، في حين أن الجارية لها معنى راتب يعطى لأجير مقابل خدمة، فهل كان استعماله يعني أن الزوج، وخاصة بعد الطلاق، قد يكون مجبورا على تسديد مبلغ من المال؟ ويمكن لمصطلح الجارية أن يشكل نوعا من الالتباس في لغة القانون، على الرغم من أن المصطلح المعروف والمتداول نفقة يؤدي وظيفته.

الجدول (5): الخطية (القانون التونسي. المادة 18 من مجلة الأحوال الشخصية)

المصطلح	المصطلح المستعمل في اللغة القانونية	ترجمته بالفرنسية
الخطية	الغرامة	L'amende

الفصل 18 - (نقح بالقانون عدد 70 لسنة 1958 المؤرخ في 4 جويلية 1958 وأضيفت إليه الفقرات 3 و4 و5 بالمرسوم عدد 1 لسنة 1964 المؤرخ في 20 فيفري 1964 المصادق عليه بالقانون عدد 1 لسنة 1964 المؤرخ في 21 أفريل 1964)

تعدد الزوجات ممنوع.

كل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبخطية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك أو بإحدى العقوبتين ولو أن الزواج الجديد لم يبرم طبق أحكام القانون.

الشكل 3: نسخة من المجلة المدنية التونسية

استعمل مصطلح خطية في المادة 18 من مجلة الأحوال الشخصية كما هو في الصورة أعلاه للتعبير عن مصطلح الغرامة المالية. تعرف الخطية لغة على أنها من الفعل الثلاثي خطأ، فالخطية أو الخطيئة ما كان ضد الصواب، صيغة أخطأ خطأ. وعليك أن تقرأ ويخط جهد. أي إن الجهد ينقصه خَطِيئَة وَخَطِيئَة. في ألف ليلة وليلة، إن خطيئتها في ذمتك وعنقك أي أنك المسؤول عن إثم قتلها (في ترجمة لين: إثم إهلاكها). وخطية غرامة في تاريخ تونس هلو سندوفال. (رينهارت، 1982، ص 129)

لقد قمنا بنقل التعريف اللغوي لمصطلح الخطية وكما يمكننا ملاحظته فإن مصطلح الغرامة ذكرت على أنه تسمى بالخطية في تونس بالضبط. إلا أن الاستعمال المعروف عن مصطلح الخطية هي الخطأ في اللغة العربية.

تقنية الترجمة المستعمل:

استعملت التعديل (la modulation) ، حيث قام باختيار مصطلح متداول عند الجمهور التونسي دون غيره.

تحليل الترجمة:

إن مصطلح الخطية، يستعمل في بلدان المغرب العربي، خاصة في تونس والمغرب والجزائر في الدارجة على أنه الغرامة المالية، ولكنه معروف عند الدول العربية على أنه الخطأ، خاصة في الدول التي تعتمد المسيحية ديانة ثانية مثل لبنان، فالخطية عند العرب المسيح: هي التعدي على شريعة الله وأحكامه. وكل من يفعل الخطية يفعل التعدي أيضاً (الطقسية الكلمات معجم). ويمكن فهم المصطلح في السياق القانوني للناطقين باللغة العربية أو الجمهور التونسي، خاصة وإن تبعت بأرقام فيمكننا فهم أن المصطلح المراد هو الغرامة. ولكن إن صادف مترجم أجنبي دارس اللغة العربية وغير العالم بدارجتها ولغتها الشعبية ففي هذه الحالة يمكنه أن يقع في ترجمة خاطئة. أو أن يتحایل باستعمال تقنيات الترجمة مثل الاقتراض أو النسخ بسبب عدم فهمه لسبب استخدام هذا المصطلح. وكان من الممكن تسهيل مهمة القارئ والمترجم باستعمال المكافئ المعجمي المتعارف عليه والساري الاستعمال في الدول العربية والمعروف "بالغرامة".

التحديات والتوصيات:

تواجه الدول العربية تحديًا كبيرًا في مجال القانون، وهو توحيد المصطلحات القانونية بينها. ويعود هذا التحدي إلى الاختلافات اللغوية والثقافية والتاريخية التي تميز كل دولة عربية من الأخرى. ومن المهم فهم مدى أهمية توحيد المصطلحات القانونية في هذه الدول والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

فأهمية توحيد المصطلحات القانونية تكمن في:

- تعزيز التفاهم القانوني: تساهم توحيد المصطلحات القانونية في تعزيز التفاهم بين الدول العربية وتبسيط العمليات القانونية المشتركة، مما يساهم في تطوير التعاون وتنمية العلاقات بينها.

- تعزيز حقوق الإنسان: يمكن أن يكون توحيد المصطلحات القانونية وسيلة لضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الدول العربية، من خلال توحيد المفاهيم القانونية المتعلقة بهذه الحقوق.

- تسهيل التبادل التجاري: تساهم المصطلحات القانونية الموحدة في تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية وتقليل التعقيدات القانونية التي تعوق حركة البضائع والخدمات.

تحديات توحيد المصطلحات القانونية:

- الاختلافات اللغوية: تستخدم الدول العربية لهجات ومصطلحات مختلفة في اللغة العربية، مما يصعب توحيد المصطلحات القانونية بينها.

- الاختلافات الثقافية: قد تؤدي الاختلافات في الثقافة والتقاليد إلى اختلاف في الفهم والتطبيق القانوني لبعض المصطلحات.

- السياق التاريخي: يقوم السياق التاريخي لكل دولة عربية بدور كبير في تشكيل المفاهيم القانونية، مما يجعل توحيد المصطلحات أكثر تعقيداً.

- الجهود المبذولة: تتخذ بعض الدول العربية خطوات نحو توحيد المصطلحات القانونية بتبادل المعرفة والخبرات والعمل المشترك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز هذه الجهود من خلال العمل على تطوير قوانين وأنظمة قانونية عربية موحدة.

بعض الحلول التي يمكن تبنيها من أجل تحقيق الوحدة اللغوية للمصطلحات القانونية والتي ارتئينا أنه من السهل تحقيقها:

1. تأسيس هيئة عربية لتوحيد المصطلحات القانونية: يمكن إنشاء هيئة مستقلة عربية مكلفة بدراسة المصطلحات القانونية وتوحيدها وإصدار موارد قانونية موحدة.
2. تطوير قواميس ومعاجم قانونية موحدة: يجب إعداد موارد لغوية قانونية موحدة تشمل مفردات ومصطلحات قانونية موحدة بين الدول العربية.
3. تبني تشريعات موحدة: تطوير قوانين عربية موحدة في مجالات معينة مثل حقوق الإنسان، والعقوبات، والعقوبات المالية، وغيرها.
4. تبني معايير دولية معترف بها: اللجوء إلى المعايير والاتفاقيات الدولية كمرجع لتحقيق توحيد المصطلحات القانونية.
5. ورشات عمل ودورات تدريبية مشتركة: تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية مشتركة تجمع بين خبراء قانونيين من مختلف الدول لمناقشة المصطلحات القانونية الموحدة وتحديدها.
6. الاستفادة من التكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا في تطوير قواعد بيانات إلكترونية تحتوي على مصطلحات قانونية موحدة وسهولة الوصول إليها.

7. تشجيع النشر والتبادل الثقافي: تشجيع نشر الأبحاث والمقالات القانونية الموحدة والتبادل الثقافي بين الدول العربية لنقل المعرفة.
 8. تحفيز الشراكات الأكاديمية والبحثية: تشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية في الدول العربية لتطوير المفاهيم والمصطلحات القانونية.
 9. مراجعة وتحديث دورات التعليم القانوني: تضمين المصطلحات القانونية الموحدة في مناهج التعليم القانوني في الجامعات والمؤسسات التعليمية.
 10. التواصل والتشاور المستمر: تشجيع الدول العربية على التواصل والتشاور المستمر حول المصطلحات القانونية وتبادل الخبرات والتجارب.
6. خاتمة

بعد أن طرحنا المفاهيم الأساسية حول الترجمة والقانون وخاصيات كل منهما، يمكننا من التطرق إلى ميلاد تزاوج هذين العلمين من القانون والترجمة. وقد بسطنا قدر المستطاع المفاهيم التي تمس بالمجالين، حتى يتسنى لغير المخصص فهما الموضوع، كما ألقينا الضوء على أهم الإشكاليات التي تقابل المترجم المتخصص في المجال القانوني.

كما سبق وأن ذكرنا لم يكن اختيارنا للمصطلحات المدروسة من باب النقد ولكن من أجل المقارنة. فعلى الرغم من أن اللغة العربية غنية بالمفردات، إلا أن هذه الخاصية تمكنها من ضبط المفاهيم. فقد أجزى للمشرع في كل من الدول المذكورة إمكانية تسهيل فهم النصوص القانونية دون الرجوع إلى السياق، ذلك أن لغة القانون، كما ذكرناه سابقاً، لغة دقيقة لا تشجع على استعمال المصطلحات متعددة المعاني مثل مصطلح "المراكنة" الذي يعني الخطبة وبيع أرض تابعة لأملاك الدولة أو مصطلح "الخطية" الذي يعني الغرامة في تونس فقط.

وقد قدمنا بعض الحلول التي يمكن اللجوء إليها من أجل تحقيق الوحدة اللغوية في المجال القانوني، وبما أن دراستنا تخص الترجمة، فقد يكون تطبيق نظرية ترجمة خاصة، ومتفق عليها، في ترجمة النصوص القانونية، التي يمكن اعتمادها من قبل جل الدول العربية، قد يبقى الحل الأمثل من أجل تفادي التعدد المصطلحي.

نختم مقالنا باستنتاجنا أن توحيد المصطلحات القانونية في الدول العربية هو تحد معقد يتطلب تعاوناً دولياً ومجهوداً مشتركاً. فتجاوز الاختلافات اللغوية والثقافية والتاريخية، يمكن للدول العربية تعزيز التفاهم القانوني، وضمان حقوق الإنسان وتسهيل التبادل التجاري. فلا بد على الدول العربية العمل بجدية على هذا الجانب لتحقيق التطور في القانون والعدالة.

7. المراجع:

المراجع باللغة العربية

- ابن كثير. المجلة الإلكترونية للتفسير القرآنية . تفاسير. تم الاسترجاع من الرابط : <https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura11-aya113.html#katheer> (11/10/2023).
- البستاني، بطرس (2008). معجم محيط المحيط. باب الميم. مكتبة لبنان. ص 127 .
- الخفاجي، مصطفى فاضل كريم (2013). تاريخ القانون في المجتمعات القديمة) قانون حمورابي (أنموذجا) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. (المجلد 3، العدد 2).
- الديداي، محمد (2002). الترجمة والتعريب، بين اللغة البيانية واللغة الحاسوبية، ط0، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص 4 .
- الرائد المعجم الإلكتروني. تم الاسترجاع من الرابط <https://www.almaany.com> : (09/10/2023).
- الروسان، فرح (2019). مقالة تعريف المسطرة القانونية. تم الاسترجاع من الرابط : <https://sotor.com/> مفهوم_قانون_المسطرة_الجنائية. (09/10/2023)
- السباعي، كمال أيمن (2008). المدخل إلى صياغة وترجمة العقود . جمعية المترجمين واللغويين المصريين، ص 08 .
- السليمان، عبد الرحمن (2012). إشكاليات التكافؤ الوظيفي عند ترجمة وثائق الأحوال الشخصية: قانون الأسرة المغربي أنموذجاً المجلة الإلكترونية الجمعية الدولية لمترجمي العربية. تم الاسترجاع من الرابط : <https://www.atinternational.org/forums/showthread.php?p=46995> (07/10/2023).
- الشخيلي، عبد القادر (2014). الصياغة القانونية، دار الثقافة عمان الأردن، ط الأولى، ص 312.
- العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2009). الضوابط اللغوية للصياغة القانونية. مجلة العلوم العربية. (العدد 29، ص 209) .

- العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2009). الضوابط اللغوية للصياغة القانونية. مجلة العلوم العربية. (العدد 29، ص 210).
- العيوني، سليمان بن عبد العزيز [PDF]. الضوابط اللغوية للصياغة القانونية. قاعدة البيانات العربية الرقمية العربية، ص 17 تم الاسترجاع من الرابط <https://search.emarefa.net/ar> : (28 / 09 / 2023)
- الفطناسي، على (1988). " من أحكام العائلة". التعاضدية العمالية للطباعة والنشر. صفاقس. ص 43.
- القانون المدني التونسي (1956). مجلة الأحوال الشخصية. باب الزواج.
- القهوجي، علي عبد القادر (2002). أصول علمي الإجرام والعقاب. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (ص 78).
- الكشاف: القاموس الإلكتروني. تم الاسترجاع من الرابط <https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed66036141c1c3e183616c2> (07/10/2023).
- المجلة القانونية الإلكترونية ودق (2021). تعريف القانون المدني تم الاسترجاع من الرابط: ./https://wadaq.info. (09/10/2023).
- المعاني الجامع، القاموس الإلكتروني. تم الاسترجاع من الرابط: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-arA9/> (09/10/2023).
- بن سعادة، نوال (2020). المصطلحات الترجمة: بين الترادف والاشتراك اللفظي. مجلة الترجمة واللغات (المجلد 19، العدد 1، ص 179)
- بوضياف، عمار (2020). تطور نظام الرقابة في المغرب ومظاهر التميز عن النموذج الفرنسي. مجلة الدراسات الحقوقية. الجزائر (المجلد 7، العدد 01، ص 26)
- بيومي، سعيد أحمد (2010). لغة القانون في ضوء علم لغة النص، دراسة التماسك النصي، مصر: دار شتات للنشر والبرمجيات، دار الكتب القانونية.

- رينهارت، دوري (1982). ترجمة د سليم النعيمي . سلسلة المعاجم والفهارس . منشورات الثقافة والإعلام. بغداد. الجزء الخامس. ص 129.
- رينهارت، دوري (1982). ترجمة د سليم النعيمي . سلسلة المعاجم والفهارس . منشورات الثقافة والإعلام. بغداد. الجزء الخامس. ص 210.
- سعدون، نجاة وبوتشاشة، جمال (2017) البناء اللغوي للنص القانوني ما بين العربية والفرنسية في ظل لغة الاختصاص في مجلة الأثر (العدد 28، ص42) .
- ضيف، شوقي المعجم (2004). الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر. ص220
- عبد الفتاح اسماعيل، هند (2002). الإيجاز والإطناب: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم-الثلث الأول. اطروحة ماجستير. جامعة أم درمان الإسلامية. كلية اللغة العربية. ص 79 .
- عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. باب الجيم. دار النشر عالم الكتب. مصر.
- فركوس، صالح (2001). تاريخ النظم القانونية والإسلامية. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر. ص 16 .
- فغور، هالة (2022) المصطلحات المتداخلة في لغة القانون . حوليات جامعة الجزائر. (المجلد 36، العدد 01، ص 644) .
- معجم الكلمات الطقسية . تراث الكنيسة القبطية الأرثوذكسية . تم الاسترجاع من الرابط : <https://st-takla.org/Coptic-Faith-Creed-Dogma/> (13/10/2023)
- ناصيف، عبد الكريم (2008). الترجمة أهميتها ودورها في تطوير الأجناس الأدبية . المجلة الالكترونية أنفاس نت من أجل الثقافة والإنسان. تم الاسترجاع من الرابط <https://anfasse.org/e-cle/lxdn14288652/1880.html> (05/10/2023)
- نيومارك، بيتر (1992). الجامع في الترجمة، ترجمة حسن غزالة، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس. ص 69 .
- وافي، علي عبد الواحد (2004). علم اللغة. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ط 9، ص، 27.

المراجع باللغة الفرنسية

- Cornu, Gérard (1974). Le langage du droit, Archives de philosophie du droit, T.19.
- Cornu, Gérard (1990), Linguistique Juridique (pp. 22). Montchrestien, Paris.
- Cornu, Gérard (1995). Français juridique et science du droit : synthèse dans Snow, G. et J. Vanderlinden. Français juridique et science du droit, Bruxelles, Bruylant.
- Gémar, Jean-Claude (1995). Traduire ou l'art d'interpréter, Tome 2 : application, Presses Universitaires de Québec, p 164.
- Gémar, Jean-Claude (2015). De la traduction juridique à la jurilinguistique : la quête de l'équivalence- Meta Journal des traducteurs (Volume 60, numéro 3, P7). <https://id.erudit.org/iderudit/1036139ar>- site visité le : (06/10/2023).
- Gémar, Jean-Claude. Les enjeux de la traduction juridique. Principes et nuances [document PDF] à partir de : <https://www.tradulex.com/Bern1998/Gemar.pdf>
- Le Robert Dictionnaire en ligne - <https://dictionnaire.lerobert.com/definition/pension>- visité le 12-10-2023.
- Reed, David G. (1979). Problèmes de la traduction juridique au Québec, Meta, journal des traducteurs, [En ligne], volume 24, numéro 1, 1979- <https://id.erudit.org/iderudit/003933ar>- site visité le : (05/10/2023).
- Wroblewski, Jerzy (1988). Les langages juridiques : une typologie en : Droit et société (n°8, pp.15). Le discours juridique. Langage, signification et valeurs.